



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز الدراسات للفكر السياسي الفلسطيني والاستراتيجية

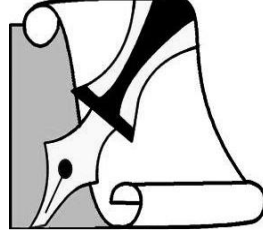
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الاستراتيجية والفلسطينية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

المحكمة الجنائية الدولية

أصدرت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، فاتو بنسودا، ملحقاً خاصاً قدمته إلى هيئة المحكمة، ويحتوي على وجهة النظر القانونية التي قدمها المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، أفياحي مندلبليت، في هذا الخصوص، وذلك تمهيداً للجلسة المقرر إجراؤها خلال الأشهر المقبلة حول مسألة اختصاص المحكمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧؛ وتضمنت البيانات الرسمية الصادرة عن وزارتي الخارجية والقضاء الإسرائيليتين، كما تضمنت وجهة النظر القانونية التي أصدرها مندلبليت في محاولة لاستباق قرار المدعية العامة.

وشددت بنسودا في الملحق على أنه خلال الفحص التمهيدي، للشكاوى الفلسطينية، حول جرائم حرب نفذها الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كانت أيضاً على اتصال دائم مع ممثلي الحكومة الإسرائيلية واستمعت إلى موقفهم في هذا الشأن. واعتبر موقع "هآرتس" أن بنسودا أخذت هذه الإجراءات خشية أن تقاطع الحكومة الإسرائيلية الإجراءات أو تتخذ خطوات تصعيدية لمنع المحكمة الدولية من إصدار أحكام تدين ضباط إسرائيليين ومسؤولين في الحكومة الإسرائيلية، بارتكاب جرائم حرب. ولم تحسم الحكومة الإسرائيلية حتى هذه اللحظة الإستراتيجية التي ستبناها للتعامل مع القضية، إذ لم يتقرر بعد ما إذا كان سيتم مقاطعة الإجراءات كلياً أم ربما إرسال محامين نيابة عنها للتعبير عن روايتها؛ وبدأت حكومة العدو مناقشات حول هذا الموضوع، بمشاركة ممثلين عن مكتب المدعي العام ووزارة الخارجية، ولم يتم اتخاذ قرار نهائي، فيما فرضت السرية التامة على هذه المداولات، لتجنب الكشف عن الخطوات والإجراءات الإسرائيلية المستقبلية في هذا الخصوص.

يأتي ذلك قبل الموعد المقرر لانطلاق جلسات الدائرة التمهيدية للمحكمة الدولية للنظر في بشأن الولاية الإقليمية على الأراضي الفلسطينية، وإصدار حكم بهذا الشأن، حيث أكدت بنسودا أنها "طلبت من الدائرة التمهيدية الأولى تأكيد أنها تمتلك ولاية لممارسة اختصاصها على كل من الضفة الغربية بما يشمل القدس الشرقية وقطاع غزة"، وأوضحت أن "هذا الاستنتاج هو لأغراض حصرية من أجل تحديد ولاية المحكمة من أجل ممارسة اختصاصها القضائي ونطاق تطبيق ميثاق روما".

وتتواصل ردود فعل السلطات الإسرائيلية عقب إعلان بنسودا، عن وجود أساس للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ حيث اعتبر المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، أفحاي مندلبليت، أن المحكمة لا تملك ولاية قانونية للتحقيق في الشكاوى الفلسطينية، أو تصريحات بنيامين نتنياهو، عبر اتهامه للمحكمة بأنها تكيل بمكيالين وتهاجم فقط "الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"، وأنها تحولت إلى أداة سياسية.

وبدأت حكومة العدو على المستويين السياسي (التمثل بوزارة الخارجية) والقضائي (التمثل بمكتب المدعي العام)، البحث في سبل مواجهة إعلان بنسودا، وأشارت إلى أنه تم عقد أول جلسة رسمية بهذا الخصوص للطاقت متعدد الوزارات بمشاركة ممثلي وزارات القضاء والخارجية ومجلس الأمن القومي.

وتم بحث عدة احتمالات لمواجهة الإعلان بعد الإقرار بأن إسرائيل تواجه وضعاً جديداً في كل ما يتعلق بتعاملها مع المحكمة الجنائية الدولية التي تتابع منذ عقد، ملف الجرائم الإسرائيلية وممارسات الاحتلال، ومن بين الخيارات التي طرحت، تبني سياسة متشددة ضد المحكمة الجنائية، على غرار الموقف الذي اتبعه الرئيس الأميركي دونالد ترامب مع الإقرار بالفرق بين قدرة إسرائيل على "معاينة المحكمة الجنائية" وقدرة الولايات المتحدة.

وتقرر في الاجتماع المذكور منح المستوى المهني مهلة بلورة خطة لمواجهة المحكمة الجنائية، مع ترك القرار النهائي بهذا الخصوص للمستوى السياسي ممثلاً بالمجلس الوزاري

المصغر للشؤون السياسية والأمنية (كابينيت)، ورئيس الحكومة، علما بأن نتتياهو كان قد اتخذ قرارا أوليا بحصر البت في هذا الملف داخل الكابينيت، مع فرض السرية التامة على هذه المداولات.

وانتقدت صحيفة هآرتس العبرية، الخطاب السياسي الإسرائيلي حول إعلان المدعية، مشيرةً إلى أن السياسيين وحتى وزير الخارجية يسرائيل كاتس الذي من المفترض أن يكون على دراية أكبر، لم يدرسوا ردود فعلهم جيداً ولم يكلفوا أنفسهم عناء متابعة القرار بأنفسهم وقراءته جيداً، خاصةً وأنه لا يقرر فتح تحقيق فوري، ولكنه سيبحث وجود أسس لإمكانية فتح تحقيق جنائي. وأشارت إلى أن القرار يشمل أيضاً فحص أسس لإمكانية فتح تحقيق جنائي ضد حماس والفصائل الفلسطينية بتهمة "ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين الإسرائيليين".

وركزت الصحيفة على ما سيتم فحصه من قبل الجناية الدولية، حيث من المتوقع أن يركز في الضفة على قضية المستوطنات؛ وجدار الفصل العنصري وعمليات هدم المنازل؛ وفي غزة على هجمات محددة ارتكبتها الجيش وقتل فيها مدنيين فلسطينيين . وأشارت الصحيفة، إلى أن إسرائيل ستحاول الادعاء أنها حققت في ارتكاب الجيش لأخطاء عسكرية وإمكانية وقوع جرائم ضد المدنيين، مشيرةً إلى أن هذه الادعاءات لم تعد تكفي المجتمع الدولي الذي انتقد إغلاق إسرائيل التحقيقات في عدة قضايا.

و"مع ذلك ستستخدم إسرائيل لوائح الاتهام التي تم تقديمها ضد ضباط وجنود، للادعاء بأنها فعلاً حققت وتحقق في كل هذه القضايا، بطريقة لا تبرر التدخل القانوني الخارجي.. لكن السؤال الذي سيواجه المدعية الدولية هو فيما إذا كانت هذه التحقيقات قد أجريت بطريقة حقيقية وقانونية وشاملة". وأشارت القناة 12 التلفزيونية الإسرائيلية إلى المسؤولين الإسرائيليين الذين سيتم توجيه لوائح اتهام ضدهم بجرائم حرب في ختام تحقيق محكمة لاهاي، وفي مقدمتهم نتتياهو، ووزير الأمن الحالي، نفتالي بينيت، وسلفيه في المنصب، أفيغدور ليبرمان وموشيه يعالون، ورؤساء أركان الجيش، الحالي أفيغدور كوخافي، وسلفيه غادي آيزنكوت وبينني غانتس، ورئيس الشاباك الحالي، ناداف أرغمان، وسلفه يورام كوهين.

إبراهيم ملحم المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية قال بأن إعلان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا عن وجود أساس لفتح تحقيق بجرائم الحرب في الأراضي المحتلة، يمثل تطوراً استراتيجياً لا يرتبط فقط بمعاقبة مجرمي الحرب الإسرائيلية و إنما منع اعتداءات إسرائيلية جديدة، مشيراً إلى اقادم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، على إلغاء اجتماع تحضري لضم الأغوار تخوفاً من المحكمة.

الانتخابات الفلسطينية

تواصل السلطة الفلسطينية جهودها واتصالاتها الدولية للضغط على الاحتلال لتذليل العقبة الاخيرة بإجراء الانتخابات في القدس، ليكون مصير المرسوم الرئاسي الانتظار حتى انتهاء الجهود التي لايعرف مصيرها حتى اللحظة، وسط اتهامات من حركة حماس بممارسة الاخيرة التلكؤ والتردد والتأخر في إصدار المرسوم الرئاسي بشأن موعد إجراء الانتخابات. وهناك تسريبات من مصادر قيادية مطلعة أن المرسوم الرئاسي الخاص بإجراء الانتخابات لن يكون في المنظور القريب، بسبب عوامل عدة أهمها عدم تلقي ردود "إسرائيلية"، تضمن مشاركة سكان مدينة القدس المحتلة في عملية التصويت والترشيح في وقت برزت فيه دعوات فلسطينية، لتقديم موعد عقد الاجتماع القيادي قبل المرسوم. وكشف مسؤول فلسطيني أن الرئاسة الفلسطينية والجهات المسؤولة في المنظمة ووزارة الخارجية، التي أجرت مؤخراً اتصالات مع العديد من دول القارة الأوروبية والصين ودول عربية مثل مصر والأردن، وكذلك مع قناصل ودبلوماسيين أجانب، بهدف الطلب منهم الضغط على إسرائيل، للسماح بإجراء الانتخابات في القدس المحتلة، كما تقدمت السلطة الفلسطينية بطلب رسمي لإسرائيل للسماح لسكان القدس المشاركة في الانتخابات. وفعليا طلبت تلك الجهات الأجنبية ومن بينها دول وازنة مثل فرنسا ودول أوروبية أخرى من إسرائيل أن تسمح بإجراء الانتخابات في القدس، والتقيد بما ورد في اتفاقيات السلام مع منظمة التحرير، إلا أن إسرائيل لم ترد على تلك الطلبات، ويسود الاعتقاد في الأوساط

القيادية الفلسطينية، أن الرد سيكون سلبيا، خاصة وأن إسرائيل أبلغت الوسطاء أن الأمر هذا سيبحث في اجتماع لما يسمى بالمجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والعسكرية، وهو المجلس الذي اعتاد مؤخرا على اتخاذ قرارات استيطانية جديدة، كان أكثرها في القدس بهدف تهويدها.

وقال الرئيس عباس، أن دولة الاحتلال لا تريد أن تجري الانتخابات في القدس، مضيفا "نحن نقول يجب أن تتم الانتخابات لأهل القدس في القدس نفسها، وإذا حصل هذا (الموافقة) سنصدر مرسوما بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، لأنها بالنسبة لنا مهمة لترميم ديمقراطيتنا، فلا يمكن أن نبقى طوال هذا الوقت بدون انتخابات ودون ديمقراطية، نحن نؤمن بالديمقراطية ونؤمن بتحرير فلسطين قريبا ان شاء الله".

وأضاف أن الانتخابات التشريعية والرئاسية معطلة منذ 2006 لأسباب كثيرة، لذا دعونا إلى انتخابات تشريعية أو لا ومن ثم رئاسية؛ وجميع الفصائل الفلسطينية وافقت على ما نحن موافقون عليه، لكن بقيت عقبة واحدة مهمة جدا وهي إجراء الانتخابات في القدس.

وفي مستهل كلمته في اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح، أشار إلى أن "هناك قضية جديدة وهي قضية المستشفى التي قررت أميركا أن تبنيه في غزة، وهو سيتبعه المطار والميناء، علما أنه كان لدينا مطار وميناء، ولكن دمرتها إسرائيل، عندما يبحثون عن المستشفى والميناء والمطار، فإنهم يستكملون "صفقة العصر" من أجل فصل غزة عن الضفة الغربية، وإقامة كيان لا ندري ما هو، ولكن يريدون إقامة كيان في غزة، ومن هنا هذه الأمور التي يعملون على تحقيقها من ميناء ومطار وغيرها تصب في هذه الخانة".

وأكد المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، أن قضية إجراء الانتخابات تصويتاً وترشحاً داخل القدس الشرقية غير قابلة للمساومة أو التفاوض، ولا انتخابات دون ذلك. وقال أن موقف الرئيس عباس والقيادة الفلسطينية من قضية القدس ومقدساتها هو الذي أفضل صفقة القرن، وهو أيضا الذي أفضل الدولة ذات الحدود المؤقتة، وأنه بدون القدس لا دولة ولا

سلام ولا استقرار لأحد؛ وأشار إلى أن القدس كانت وستبقى الخط الأحمر لكل الشعب، ولن يسمح لأحد بأن يتجاوزه، أو أن يتساق مع المشاريع التي تهدف لإنهاء القضية الفلسطينية.

إبراهيم ملحم المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية؛ شدد على أن الانتخابات لن تجرى دون القدس، وفي حال رفضها ومنعها بقوة جيش الاحتلال، فإن الحالة الفلسطينية ستكون أمام خيار التوافق لتجديد الشرعيات خصوصاً مع حالة التوافق بين مختلف القوى السياسية على البرنامج، والرؤيا تجاه الصراع مع الاحتلال.

ومن جانبه قال **خليل الحية** عضو المكتب السياسي لحركة حماس إن الحركة قدمت مرونة عالية من أجل إزالة كل العقبات أمام إجراء الانتخابات، وإنها "لا تتفهم التلكؤ والتردد والتأخر في إصدار الرئيس عباس لمرسوم إجراء الانتخابات"

في حين أكد **حسام بدران** عضو المكتب السياسي للحركة إن الانتخابات في القدس معركة حقيقية من حيث صناديق الاقتراع و الدعاية الانتخابية، متوقفاً أن يكون موقف الاحتلال سلبياً من الانتخابات، لكن علينا أن نضغط من أجل إجرائها؛ ورفض ربط الانتخابات بموافقة "إسرائيل"، ودعا لعقد الاجتماع الإطار القيادي للحديث عن التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني.

وأكدت **حركة حماس** في جديد مواقفها على ضرورة إصدار المرسوم الرئاسي بإجراء الانتخابات الفلسطينية فوراً دون إذن الاحتلال بإجرائها في مدينة القدس المحتلة مستهجنة بشدة إعلان الرئيس عباس تقديمه طلباً للاحتلال للاستئذان بإجراء الانتخابات في القدس. وقال القيادي في حماس **صلاح البردويل**: "نعلم وبشكل واضح لجماهير شعبنا في الداخل والخارج أنه لا انتخابات بدون القدس ولن يذهب فلسطيني واحد لصناديق الاقتراع بدونها". وقال "سنفرض العملية الانتخابية فرضاً ونحول القدس والانتخابات فيها لحالة اشتباك سياسي وميداني وشعبي وليصدر المرسوم الرئاسي فوراً دون انتظار موافقة الاحتلال".

ونبه البردويل إلى أن المراهنة على استثناء القدس من أي عمل سياسي أو انتخابي أو غير ذلك أمر مستحيل لا يقبله أي فلسطيني وفي مقدمته حركة حماس. ولفت القيادي بحماس إلى أن إعلان الرئيس عباس عن تقديمه طلباً للاحتلال لأخذ الاذن منه بإجراء الانتخابات في القدس شكل صدمة كبرى لجماهير الشعب الفلسطيني وقواه موضحاً "لم يستوعب عقل فلسطيني واحد هذا الفعل الغريب". وتساءل البردويل "متى كان للاحتلال الحق في الوصاية على أرضنا ومقدساتنا حتى نطلب الفعل لأي فعل أو تصرف في عاصمتنا؟".

استطلاع رأي: 82% يؤيدون إجراء انتخابات عامة

أعلن مركز الدراسات وقياس الرأي العام في جامعة الأقصى نتائج استطلاع للرأي حول (الانتخابات التشريعية والرئاسية)، حيث أكدت نتائج الاستطلاع أن 82.6% من أفراد العينة يؤيدون قرار إجراء انتخابات عامة، ونسبة 17.4 % لا يؤيدون قرار إجراء انتخابات عامة.

ارتفاع وتيرة الاستيطان

رغم الاتفاقات والإدانات الدولية المتتالية والقرارات الأممية المنددة بالاستيطان الإسرائيلي في القدس المحتلة والضفة الغربية إلا أن دولة الاحتلال الإسرائيلي تضرب بكل ذلك عرض الحائط وتزيد من وتيرة الاستيطان كل عام، لفرض أمر واقع يضرب مشروع حل الدولتين بالاستيلاء على الأرض وتحويل الضفة إلى كينتونات، ليرتفع عدد وتيرة البناء في الاستيطان خلال عام 2019 بنسبة 70% عن العام الماضي 2018، إضافة إلى أنه أحد الملفات الرئيسية الثلاث الذي ستحقق فيهم محكمة الجنايات الدولية (الاستيطان). وزادت شراهة الاحتلال في التوسع الاستيطاني بعد القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل السفارة الأمريكية لمدينة القدس، واعتبار الاستيطان أمر لا يخالف القانون الدولي. وأكد منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيقولاوي ملادينوف، في تقرير له، أن دولة الاحتلال لم تتخذ أي خطوة لوقف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي

الفلسطينية المحتلة خلال العام 2019، بل أنها رفعت من وتيرة البناء، بموافقة حكومة الاحتلال.

وكشف التقرير الأممي أن عدد الوحدات الاستيطانية التي قدمت خطط لبنائها أو تمت الموافقة عليها العام الحالي 2019 تبلغ 10 آلاف وحدة مقارنة بنحو 6800 في كل من العامين الماضيين. كما كشف التقرير أنه أعلن عن مناقصات لبناء 700 وحدة استيطانية، مقارنة بأكثر من 3000 وحدة في عامي 2017 و2018.

وقال ملادينوف أنه منذ العام 2016، أقدمت دولة الاحتلال على التخطيط بمصادقة الحكومة على مشاريع أكثر من 22 ألف وحدة جديدة في مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية، وصدرت مناقصات لإقامة 8 آلاف وحدة، مشددا على أن "هذه المعطيات تثير قلق جميع من يدعمون إقامة دولة فلسطينية مستقلة وحيوية إلى جانب إسرائيل".

وأشار ملادينوف إلى استمرار عمليات هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية في أنحاء الضفة الغربية المحتلة وشرقي القدس، قائلا: "منذ (اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال)، هدمت دولة الاحتلال، أو استولت على ثمانية مبان يملكها فلسطينيون ما تسبب في تشريد 20 شخصا".

يشار إلى أن مجلس الأمن الدولي اتخذ قرارا رقم 2334 ينص على أن المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس، ليس لها أي شرعية قانونية، وتعتبر انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة أساسية أمام تحقيق حل الدولتين وسلام عادل وشامل. وهو ما لم تلتزم به إسرائيل، وهاجمته الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ترامب عندما أعلن

وزير خارجيتها بومبيو بأن الاستيطان في الأراضي المحتلة لا يخالف القانون الدولي.

واتخذ رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو من زيادة وتيرة الاستيطان، مادة لحملة

الانتخابية بتوسيع وتيرة الاستيطان لكسب أصوات اليمين الإسرائيلي، لكنه لم ينجح في

الجولتين و أعلن عن جولة ثالثة في سابقة هي الأولى منذ نشأة الكيان بعد فشل تشكيل حكومة

إسرائيلية من قبل نتنياهو ومنافسه رئيس كتلة أزرق ابيض بيني غانتس.

وتزايدت وتيرة الاستيطان في الثلث الأخيرة من العام 2019 من قبل نتياهو كما حدث عند اقتحامه قلب مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية، وتصريحه "سنبقى هنا إلى الأبد"، وتفآخره بأن حكومته "السبآقة والرائدة في دعم الاستيطان وبنائه هنا". نحو 430 ألف مستوطن يعيشون في المستوطنات المقامة على الأراضى المحتلة عام 1967 بالضفة الغربية، وحسب خبراء الاستيطان، نحو 5% من أصوات الناخبين في انتخابات الكنيست الإسرائيلية المقبلة، إلى جانب نحو 200 ألف مستوطن يقيمون في شرقي القدس المحتلة عام 1967.

وأظهرت بيانات كشف عنها موقع مجلة " ذي ماركر " العبرية، أن حكومة الإحتلال أنفقت خلال الربع الأول من العام 2019 الجاري، 390 مليون شيكل في المستوطنات المقامة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، فيما تجاوز ما كانت تتفقه سنويا خلال رئاسة نتياهو للحكوم 1.2 مليار شيكل سنويا. وأشارت إلى أن هذا المبلغ يفوق الكثير من الأموال التي كانت تعلن الحكومة عن استثمارها في المستوطنات خلال العقد الأخير؛ وتزامن نشر التقرير، مع تقرير آخر لحركة "السلام الآن" الاسرائيلية اليسارية أشارت فيه إلى أن الحكومة الإسرائيلية أنفقت ما بين أعوام 2011 وحتى 2016 ما يصل إلى 1.2 مليار شيكل سنويًا، وأن هذا الرقم ارتفع خلال عام 2018، وبلغ إجمال نحو 1.4 مليار شيكل انفقت على المستوطنات.

ومؤخرا وافقت اللجنة المالية للكنيست على مبلغ 34.5 مليون شيكل إسرآئيلي كمنحة أمنية للاستيطان في الضفة الغربية وغور الأردن؛ وسيتم تحويل المنحة إلى الجهات المختصة للإنفاق على الأمن في المستوطنات بالإضافة إلى ذلك، سيتم تخصيص 5.5 مليون شيكل لصالح خدمات الإسعافات الأولية في مستوطنات الضفة الغربية والأغوار.

وأفيد أن إسرآئيل أوقفت خططها التي كانت تعدها لضم مناطق وادي الأردن لسيادتها، خشيةً من تحرك جديد للمدعية الجنائية الدولية فاتو بنسودا، بعد إعلانها الأخير بوجود "أساس لإمكانية فتح تحقيق ضد إسرآئيل بارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين".

وكان من المقرر أن يعقد اجتماعًا مشترك بين الوزارات المختلفة لبحث خطة تطبيق السيادة الإسرائيلية على تلك المناطق، إلا أنه تم إلغائه في اللحظات الأخيرة؛ وكان بنيامين نتياهو

كشف مؤخرًا أنه تم تشكيل لجنة وزارية من أجل العمل على تطبيق السيادة في منطقة وادي الأردن.

ووفقًا للصحيفة، فإن القلق كان لدى إسرائيل بأن عقد مثل هذا الاجتماع الوزاري في هذا الوقت من شأنه أن يزيد من حدة الصدام مع المدعية العامة للجناية الدولية، خاصة وأن إعلانها الأخير أشار بشكل واضح لنوايا الحكومة الإسرائيلية باعتمادها ضم بعض المناطق. وكانت اللجنة التي يرأسها رونين بيرتس المدير العام لمكتب رئيس الوزراء، ستعد الخطة المناسبة لضم تلك المناطق، على أن يتم إعداد مشروع قانون لتقديمه أمام الكنيست للموافقة عليه.

ورغم ذلك قال بنيامين نتنياهو، إنه سيتم في غضون الأسبوعين المقبلين الموافقة على خطة للترويج من أجل بناء 3 آلاف وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية؛ وبحسب صحيفة "يسرائيل هيوم" العبرية، فإن تلك التصريحات أطلقها نتنياهو أمام الناخبين من حزب الليكود خلال جولته التي قام بها في عدد من المناطق.

وأشار إلى أن الخطة ستشمل توسيع مناطق صناعية موجودة في عدد من المستوطنات. مشيرًا إلى أن المجلس الأعلى للتخطيط سيقر الخطة.

قادة الشبابك يلتقون حاخامات المستوطنات

وعقد كبار المسؤولين في جهاز "الشبابك" اجتماع، مع كبار الحاخامات ورجال الدين والمدرسين في المدارس الدينية بمستوطنات الضفة، لبحث قضية ارتفاع الهجمات التي ينفذها مستوطنون ضد الفلسطينيين؛ وأكد المجتمعين على ضرورة مكافحة هذه الظاهرة المتفشية بكل طريقة ممكنة. معربين عن قلقهم إزاء زيادة "جرائم الكراهية" والخوف الشديد من أن هذه الأحداث ستؤدي في النهاية إلى تصعيد على الأرض؛ وأنه تم البحث في الطرق التي يجب اتباعها من أجل إعادة تأهيل المستوطنين قبل فوات الأوان، والعمل على تجنيدهم في الجيش.

وتشير البيانات الصادرة عن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لوجود ارتفاع حاد في الهجمات ضد الفلسطينيين وقوات الجيش الإسرائيلي بالضفة من قبل المستوطنين هذا العام.

القوائم السوداء للشركات العاملة بالمستوطنات

توقع ممثل فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة في جنيف، إبراهيم خريشة، أن يتم نشر القائمة السوداء بأسماء الشركات العاملة في المستوطنات الاسرائيلية في اي لحظة؛ وقال: "إن الأمر الآن متعلق بالمفوض السامي التي ما تزال مترددة في طرح هذه القائمة بسبب الضغوط عليها داعيا الى نشر القائمة السوداء لاسيما وان الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، تعقد في شهر آذار المقبل وعلى المفوض السامي نشر قائمة الشركات العاملة في المستوطنات قبل ذلك التاريخ".

وفيما يخص قرار الجنائية الدولية، الشروع بتحقيق في جرائم الاحتلال توقع خريشة أن تبدأ المحكمة عملها بعد انتهاء فترة الـ 120 يوماً من الفحص مع الدائرة الابتدائية حول الولاية الجغرافية على فلسطين.

وحول رفض اسرائيل قرار المحكمة اوضح خريشة ان اي اتهام لمسؤولين او جنود اسرائيليين يجعل من هؤلاء مطلوبين لدى المحكمة ويمكن ملاحقتهم بعدة اشكال خارج اسرائيل كما حصل في العديد من الحالات المشابهة.

واشنطن تهاجم القرار 2334 الأممي الذي يدين الاستيطان

هاجمت الولايات المتحدة الأمريكية عبر مندوبتها في الأمم المتحدة كيلي كرافت، قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334، الصادر عام 2016 في عهد الرئيس الامريكي السابق باراك أوباما، والذي طالب فيه "إسرائيل" بالوقف الفوري للاستيطان في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وقالت كرافت في كلمة لها بجلسة مجلس الأمن الدولي بالمقر الدائم بالمنظمة الدولية بنيويورك حول "الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية"، إن القرار يوجه انتقادات "غير عادلة" لإسرائيل.

وأكدت كرافت مساندة إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، للتوسع الاستيطاني "الإسرائيلي" في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقالت السفيرة الأمريكية لأعضاء المجلس "قلت لكم من قبل، وسأقول مرة أخرى اليوم، إن إسرائيل" ليس لديها صديق أفضل من كيلي كرافت".

واعتمد مجلس الأمن الدولي القرار 2334 بأغلبية 14 صوتاً (من أصل 15 دولة) وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت، في 23 ديسمبر 2016.

وأكد القرار عدم شرعية إنشاء "إسرائيل" للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، وطالب "إسرائيل" بوقف فوري لكل الأنشطة الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكان المنسق الأممي الخاص لعملية السلام بالشرق الأوسط، نيكولاي ميلادينوف، قد أبلغ أعضاء المجلس خلال الجلسة نفسها بأن "إسرائيل" لم تلتزم بقرار المجلس رقم 2334. وجدد المسؤول الأممي تأكيده على أن "إنشاء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرقي القدس، ليس له أي سند قانوني ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي، على النحو المذكور في القرار 2334، ويجب وقفه فوراً وبشكل كامل".

صفقة القرن

نشرت قناة (الميادين) ما قالت إنه مسودة بنود رؤية السلام الأمريكية المعروفة إعلامياً باسم "صفقة القرن"، والتي وضعها الرئيس الأميركي دونالد ترامب بهدف ما يعتبره "حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني"؛ وتتص مسودة بنود "صفقة القرن" على توقيع اتفاق ثلاثي بين كل من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس، وإقامة دولة فلسطينية يطلق عليها

"فلسطين الجديدة" على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة من دون المستوطنات الإسرائيلية القائمة.

وأن مسودة بنود الصفقة تضمنت بقاء الكتل الاستيطانية كما هي بيد إسرائيل، لتتضم إليها المستوطنات المعزولة، فيما لن يتم تقسيم القدس وستكون مشتركة بين إسرائيل وفلسطين الجديدة، وينقل السكان العرب ليصبحوا سكاناً في فلسطين الجديدة وليس إسرائيليين، حسب القناة.

وبحسب المسودة، ستكون بلدية القدس شاملة ومسؤولة عن جميع أراضي القدس "باستثناء التعليم الذي تتولاه فلسطين الجديدة، التي بدورها ستدفع لبلدية القدس اليهودية ضريبة الأرنونا والمياه".

ولن يُسمح لليهود كما تنص المسودة بشراء المنازل العربية، كما لن يُسمح للعرب بشراء المنازل اليهودية، ولن يتم ضمّ مناطق إضافية إلى القدس، وستبقى الأماكن المقدسة كما هي اليوم"، وفق القناة.

وبخصوص قطاع غزة، نصّت مسودة "صفقة القرن" على أن تقوم مصر بمنح أراض جديدة لفلسطين لغرض إقامة مطار ومصانع وللتبادل التجاري والزراعة، "دون السماح للفلسطينيين بالسكن فيها"؛ وأنّ "حجم الأراضي وثمانها يكون متفق عليه بين الأطراف بواسطة الدولة المؤيدة التي سيتمّ تعريفها لاحقاً"، بينما سيتمّ شق طريق أوتستراد بين غزة والضفة الغربية والسماح بإقامة ناقل للمياه المعالجة تحت أراض بين غزة والضفة.

وقالت القناة: "المسودة تناولت تفاصيل عن الدول التي وافقت على المساعدة في تنفيذ الاتفاق ورعايته اقتصادياً وهي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الخليج المنتجة للنفط، مبرزةً أنّه سيتمّ رصد مبلغ 30مليار دولار على مدى 5سنوات لمشاريع تخص فلسطين الجديدة".

وأكملت: "أما ثمن ضمّ المستوطنات لاسرائيل وبينها المستوطنات المعزولة، ستتكفل بها دولة الاحتلال بنفسها، كما أشارت المسودة، وفيما يتعلّق بتوزيع المساهمات بين الدول الداعمة، ستقوم الولايات المتحدة الأميركية بدفع 20%، الاتحاد الأوروبي 10%، بينما ستدفع دول الخليج 70%، حيث تحدثت المسودة على أنه ستتوزع النسب بين الدول العربية حسب إمكانياتها النفطية".

و"في الشق العسكري، تمنع مسودة صفقة القرن على فلسطين الجديدة بأن يكون لها جيش، والسلاح الوحيد المسموح به هو سلاح الشرطة". وتشير مسودة بنود الصفقة، على أنه سيتم توقيع اتفاق بين إسرائيل وفلسطين الجديدة على أن تتولى إسرائيل الدفاع عن فلسطين الجديدة من أيّ عدوان خارجي، بشرط أن تدفع الأخيرة لدولة الاحتلال ثمن دفاع هذه الحماية، فيما يتمّ التفاوض بين إسرائيل والدول العربية على قيمة ما سيدفعه العرب للجيش الإسرائيلي "ثمناً للحماية". والجدول الزمنية لها ومراحل تنفيذها، مبرزةً أنه عند توقيع الاتفاقية يحصل التالي:

- 1- تفكك حماس جميع أسلحتها وتسليحها ويشمل ذلك السلاح الفردي والشخصي لقادة حماس، ويتمّ تسليمه للمصريين.
- 2- يأخذ رجال حماس بدلاً عن ذلك رواتب شهرية من الدول العربية.
- 3- تفتح حدود قطاع غزة للتجارة العالمية من خلال المعابر الاسرائيلية والمصرية وكذلك يفتح سوق غزة مع الضفة الغربية وكذلك عن طريق البحر.
- 4- بعد عام من الاتفاق تقام انتخابات ديمقراطية لحكومة فلسطين الجديدة وسيكون بإمكان كل مواطن فلسطيني الترشح للانتخابات.
- 5- بعد مرور عام على الانتخابات يطلق سراح جميع الأسرى تدريجياً لمدة ثلاث سنوات.
- 6- في غضون خمس سنوات، سيتمّ إنشاء ميناء بحري ومطار لفلسطين الجديدة وحتى ذلك الحين يستخدم الفلسطينيون مطارات وموانئ "إسرائيل".

7- الحدود بين "فلسطين الجديدة" و"إسرائيل" تبقى مفتوحة أمام مرور المواطنين والبضائع كما هو الحال مع الدول الصديقة.

8- يقام جسر معلق بين أوتستراد يرتفع عن سطح الارض 30متراً ويربط بين غزة والضفة، وتوكل المهمة لشركة من الصين وتشارك في تكلفته الصين 50%، اليابان 10%، كوريا الجنوبية 10%، أستراليا 10%، كندا 10%، وأمريكا والاتحاد الأوروبي مع بعضهما 10%.

وبخصوص غور الأردن، أبرزت المسودة أنه "سيظل وادي الأردن في أيدي إسرائيل كما هو اليوم"، بينما سيتحوّل الطريق 90 إلى طريق ذو أربعة مسارات.

كما ستشرف إسرائيل حسبما تنص الصفقة، وفق (الميادين)، على شق طريق 90، بينما يكون مسلكين من الطريق للفلسطينيين،— ويربط فلسطين الجديدة مع الأردن ويكون تحت إشراف الفلسطينيين.

وتضمنت مسودة صفقة القرن، المسؤوليات التي تقع على عاتق الأطراف:

1- في حال رفضت حماس ومنظمة التحرير الصفقة، فإن الولايات المتحدة سوف تلغي كل دعمها المالي للفلسطينيين وتعمل جاهدة لمنع أيّ دولة أخرى من مساعدة الفلسطينيين.

2- إذا وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على شروط هذا الاتفاق ولم توافق حماس أو الجهاد الإسلامي، يتحمّل التنظيمان المسؤولية؛ وفي أي مواجهة عسكرية بين إسرائيل وحماس، ستدعم الولايات المتحدة إسرائيل لإلحاق الأذى شخصياً بقيادة حماس والجهاد الإسلامي، حيث أن أميركا لن تتقبل أن يتحكم عشرات فقط بمصير ملايين البشر.

3- في حال رفضت "إسرائيل" الصفقة، فإن الدعم الاقتصادي لها سوف يتوقف.

وأخيراً، تضمنت الصفقة انتقال الوصاية على المسجد الأقصى إلى السعودية بدل الأردن.

ساعر: حل الدولتين "وهم" وإسرائيل فقط بين النهر والبحر

زعم عضو الكنيست غدعون ساعر، الذي ينافس رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، على رئاسة حزب الليكود، أن الأخير كان شريكا "لوهم" حل الدولتين للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بادعاء أنه أجرى مفاوضات مع الفلسطينيين، وألقى خطاب بار إيلان، في العام 2009، علما أن نتنياهو تحدث عن حل الدولتين في هذا الخطاب تحت ضغوط إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، وتكرر له لاحقا وبذل كل ما بوسعه من أجل منع تطبيق حل الدولتين. واستخدم ساعر، خلال أمسية عقدت في القدس في إطار "الحوار الإستراتيجي إسرائيلي - أستراليا، موضوع الصراع بهدف مناكفة نتنياهو قبل انتخابات الليكود الداخلية على رئاسة الحزب، وقال إنه "في العالم كله يقولون إن حل الدولتين لا يزال مسار الاتفاق. وعليّ أن أقول لكم إن هذا الموقف لا يساعد أحد، لأن هذا ليس حلا في الحقيقة. إنه وهم الدولتين. وهذا وهم فشل منذ 81 عاما. وقد بدأ في العام 1937 تحت الانتداب البريطاني، المفاوضات في عهد (يهود) باراك، (يهود) أولمرت ونتنياهو كرؤساء حكومة".

وأضاف زاعما أن "الفلسطينيين لم يكونوا قادرين أبدا على الموافقة على تسوية، حتى عندما اقترحت عليهم مقترحات سخية". وتابع "حتى نتنياهو، كرئيس حكومة، منح عددا لا نهائيا من لفتات النية الحسنة لأبو مازن. لقد أعطى خطاب بار إيلان وجمد البناء في يهودا والسامرة (المستوطنات في الضفة الغربية)، لكن الفلسطينيين لم يأتوا أبدا بصورة جدية إلى المفاوضات".

وكرر ساعر الفرية الدموية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، قائلا "إنهم غير جديين إزاء إنهاء الصراع، وهم جديون بتعليم أولادهم كيف يكرهون وكيف يقتلون اليهود. بالحجارة والسيارات والسكاكين والأسلحة والقذائف الصاروخية".

وطرح ساعر حلا للصراع، لكنه يعلم مسبقا أن لا أحد يوافق عليه أحد: "الحل السياسي يجب أن يكون على شكل حكم ذاتي مرتبط بمملكة الأردن وتحالفات اقتصادية مع السلطة الفلسطينية، إسرائيل والأردن. وبين النهر والبحر لن تكون دولة مستقلة أخرى".

كشفت صحيفة "هآرتس" أن الكونجرس الأمريكي رفض مؤخراً طلباً من البيت الأبيض للحصول على 175 مليون دولار للترويج لما يسمى بـ"صفقة القرن" في الشرق الأوسط. ويعتبر قرار الكونجرس علامة أخرى على أنه من غير المتوقع نشر "صفقة القرن" في أي وقت قريب، في ضوء الأزمة السياسية المستمرة في إسرائيل، بحسب صحيفة "هآرتس"؛ وذكرت الصحيفة أنه كان من المقرر نشر "صفقة القرن" خلال عام 2019، ولكن تم تأجيلها مراراً وتكراراً بسبب إعادة انتخابات الكنيست.

ووفقاً لهآرتس، طلبت الإدارة الأمريكية في شهر آذار من الكونغرس تخصيص 175 مليون دولار لإنشاء "صندوق دبلوماسي"، وخططت لتقديم الحوافز المالية للسلطة الفلسطينية للدخول في مفاوضات حول الخطة.

وتأمل الإدارة أنه في حالة رفض الفلسطينيين مناقشة "خطة السلام"، يمكن استخدام الميزانية الخاصة لمكافأة الدول في العالم العربي التي توافق على اتخاذ مبادرات دبلوماسية تجاه إسرائيل. حسب ما ذكرت "هآرتس".

التحقيق مع مجموعة الجبهة الشعبية كان معقداً وصعباً

نشر موقع واللا العبري، تقريراً حول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، جاء فيه أنه بالتزامن مع احتفالات الشعبية بانطلاقتها الـ 52، أنهى جهاز الشاباك الإسرائيلي التحقيق مع واحدة من أخطر مجموعاتهما في الضفة الغربية، حيث كان يترأسها الأسير سامر العريبي (44 عاماً).

وأضاف التقرير: "العريبي سار عشرات الكيلومترات من رام الله إلى منطقة عين بوبين من أجل تنفيذ العملية، وكان يتصرف ببرود، وعندما لاحظ وجود المستوطنين قام بتفجير العبوة، وكان هاجسه الوحيد هو إذا ما ترك خلفه بصمات في المكان، قبل أن ينسحب".

وتابع التقرير: "أدرك جهاز الشاباك أن الحديث يدور عن بنية تحتية عسكرية تخطط لتنفيذ هجوم آخر، ولهذا الغرض تم توسيع الصلاحيات في التحقيق تحت شعار القبلة الموقوتة.. ومن غير الواضح إن كان التحقيق الذي تعرض له العربييد كان بموافقة قانونية خاصة وما إذا منع بالفعل هجوماً آخر".

ووفقاً للتقرير، الجبهة الشعبية هي منظمة غير دينية تقوم على أيديولوجية راديكالية للغاية، وتتضمن فكرتها الأساسية أي حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وأنه يجب تحرير كل فلسطين من الاحتلال، وقامت في الماضي بعمليات معقدة وكبيرة من بينها عمليات اختطاف للطائرات وقتل الوزير الإسرائيلي رحبعام زئيفي. وبحسب التقرير، في عام 2011، وجه الشاباك ضربة قوية للجبهة من خلال حملة اعتقالات واسعة، وفي مقابل ذلك اتخذت الجبهة إجراءات معقدة في تنظيم النشاط وتحويل الأموال، وقد أثبتت التحقيقات أن أفراد المجموعة لم يتواصلوا من خلال الهواتف وكانوا لا يعرفون بعضهم البعض ويلتقون فقط وهم مقنعون وهذا جعل مهمة الشاباك صعبة للغاية. وأوضح التقرير أن أفراد المجموعة التي يتزأسها الأسير العربييد أثبتوا أنهم قادرون على مواجهة التحقيق خاصة وأن معظمهم من الأسرى المحررين، وقد تطلب ذلك من الشاباك تشديد إجراءات التحقيق، ولم يكن الأمر سهلاً بالنسبة للشاباك، وهو ما يفسر الفترة الطويلة التي استمرت فيها التحقيقات قبل الوصول للقصة كاملة.

كوخافي : "فرصة" لتهدة مع غزة ولكن احتمالات الحرب مرتفعة

قال رئيس أركان جيش العدو، أفييف كوخافي، خلال مؤتمر في المركز الأكاديمي المتعدد المجالات في مدينة هرتسيلسا؛ إنه توجد "فرصة" للتوصل إلى تهدئة مع حماس في قطاع غزة، لكنه اعتبر أن احتمالات نشوب حرب مرتفعة، رغم أن "الحرب هي المخرج الأخير"، وأن إسرائيل لن تقبل بنقل إيران أسلحة إلى العراق.

ونقل عن كوخافي قوله إنه "في الوقت الذي اقف فيه هنا وأتحدث إليكم، توجد فرصة وحماس عادت إلى إملاء الأجندة في القطاع، وإسرائيل موجودة في عملية، بمساعدة مصر، وتقضي مقابل تحسين ملحوظ للوضع الأمني في قطاع غزة، سنسمح بتسهيلات للمدنيين". وأضاف كوخافي أن هذه سياسة الحكومة الإسرائيلية وأنه يؤيدها "بقدر ما توجد فرصة، فإنها هشة أيضا؛ ويتعين على الجانبين أن يعرفا كيف يستغلان هذا الوقت الخاص جدا، إلى جانب عدم نسيان شاول أوران وهدار غولدين (الجنديين المحتجزتان جثتيهما في غزة)، الذين ينبغي أن نهتم بهما وإعادتهما، وليس فقط اعتبارات الأمن لدولة إسرائيل".

وفيما يتعلق بإيران، قال كوخافي إن "فيلق القدس" في حرس الثورة الإيراني، ينقل أسلحة متطورة إلى العراق شهريا، "ولا يمكننا أن نسمح بحدوث هذا الأمر"، وأن "نقل الاسلحة للعراق يتم فيما تدور حرباً أهلية في العراق، ويعمل فيلق القدس فيها يوميا، وفيما يتحول العراق إلى منطقة تخلو من القدرة على الحكم".

وحسب كوخافي فإن "جميع الجبهات نشطة اليوم. وفي الأشهر الأخيرة لم تخلُ جبهة واحدة من إنذارات آنية وتعين التعامل معها، وبعضها بصورة مكشوفة لكم ولمن يتعامل أو متيقظ تجاه الشؤون الأمنية، وبعضها الآخر سري. وأقلت إنذارات أخرى من تلقاء نفسها وليس فقط أن جميع الجبهات نشطة، وإنما أضيفت جبهات أخرى".

وتابع كوخافي "أننا نبذل جهدا كبيرا، مكشوبا وسريا، من أجل عدم السماح لأعدائنا بحيازة سلاح دقيق، حتى بثمن مواجهة وإيران تواصل، إلى جانب القيود على البرنامج النووي، في إنتاج صواريخ تصل إلى أراضيها وضاعفت كمية اليورانيوم المخصب بحوزتها".

وتطرق كوخافي إلى نشوب حرب في المستقبل، وقال إنه "في الشمال أو مع حماس، الحرب هي المخرج الأخير وفي الحرب القادمة ستكون قوة النيران على الجبهة الداخلية (الإسرائيلية) كبيرة ويتعين على السلطات المدنية الاستعداد لذلك، وينبغي الاستعداد لذلك نفسيا أيضا".

وأضاف أن "قسما كبير جدا من الصواريخ والمقذوفات غير دقيقة حاليا وهي لن تصيب بدقة الموقع الذي يريد العدو استهدافه، ولكن لأنهم يخططون لإطلاقها على مناطق مكشوفة والمدن

المركزية، فإن لديها مفعول وتحدث اضرار وإسرائيل تتعامل مع مخاطر إطلاقها بأساليب كثيرة جدا".

وهدد كوخافي أنه "في الحرب القادمة سنهاجم المدن بقوة شديدة وقد اختار العدو التموضع هناك وإطلاق آلاف الصواريخ على إسرائيل من هناك وخلافا للعدو، الذي يوجه نحو المدنيين، فإننا سنهاجم بالاستناد إلى المعلومات الاستخبارية وسنحذرهم، ونسمح لهم بالجلء وبعد ذلك مباشرة سنهاجم بشدة وعلى الدولة التي تستضيف منظمة إرهابية أن تعلم أنها تتحمل مسؤولية والمسؤولية تقع على حكومة لبنان وحماس وسورية".

مؤتمر هيئة مسيرات العودة

أعلنت الهيئة الوطنية لمسيرات العودة وكسر الحصار، خلال مؤتمر عقده في مدينة غزة خطة استمرار المسيرات والفعاليات للعام 2020، وكشف عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية طلال أبو ظريفة، إنه مع اقتراب مسيرات العودة من انهاء عامها الثاني، وضع الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار امام ضرورة تقييمها تقيماً شاملاً. وتقديم ورقة تناولت شكل انعقاد مسيرات العودة والأهداف المباشرة والاستراتيجية لها للبناء على ما تحقق من إنجازات على يد مسيرات العودة وكيفية تجاوز السلبيات والثغرات والتقليل من الخسائر البشرية المشاركة في المسيرات، عبر الارتقاء بالدور الاعلامي والقانوني لمسيرات العودة بما يخلق حالة من التعاطي الاكثر تأثيراً على مستوى الرأي العام الدولي والاقليمي لتوصيل رسائلها وتشكل ضغطاً على الاحتلال لوقف جرائمه بحق المتظاهرين ورفع الحصار الظالم الذي هو جريمة حرب تستمر فيها دولة الاحتلال على مدار 13عام.

تأييد مطلق لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في الأمم المتحدة

حصلت فلسطين على تصويت كاسح في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لصالح قرار "حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره"؛ وصوت لصالح القرار 167دولة، وضده 5دول هي:

(أميركا، وإسرائيل، وناورو، وميكرونيزيا، وجزر مارشال)، فيما احتجبت 11 دولة عن التصويت؛ وقال مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة رياض منصور إن التصويت الذي جرى اليوم رسمياً في الجمعية العامة، لصالح شعبنا في حق تقرير المصير، يؤكد أن شعبنا يجب أن يمارس حقه في تقرير المصير، من خلال دولة مستقلة؛ وأضاف أن العالم بأغلبه المطلقة لا يزال ملتفاً حول المواقف العادلة لشعب فلسطين وقضيته، وملتفاً حول القانون الدولي والشرعية الدولية؛ وأعرب منصور عن شكره لدول العالم على هذا الموقف الممتاز في دعم هذا العنصر المهم في حقوق شعبنا الفلسطيني، وهو حق تقرير المصير.

2019 العام الأقصى على أطفال فلسطين

ما زال الأطفال الفلسطينيون يتعرضون لاعتداءات واعتقالات وجرائم مستمرة من قبل الاحتلال "الإسرائيلي"، وسط تحذيرات من تزايد الانتهاكات بحق الأطفال دون احترام القوانين الحقوقية والإنسانية.

وشهد عام 2019 مئات الانتهاكات والشهادات الحية بحق الأطفال الفلسطينيين التي وثقتها المؤسسات الحكومية والحقوقية والمختصة في شؤون الأسرى، واصفين هذا العام بـ "العام الأقصى على أطفال فلسطين"، في الوقت الذي احتفل العالم في الذكرى الـ 30 لليوم العالمي للطفل في تشرين ثاني الماضي.

وسلطات الاحتلال اعتقلت حوالي (850 طفلاً) منذ مطلع عام 2019، ووثقت الحركة العالمية للدفاع عن الطفل استشهاد (2112) طفل منذ بداية انتفاضة الأقصى التي انطلقت عام 2000 حتى آذار الماضي، بعد تعرضهم للاستهداف المباشر من قبل الاحتلال. وفق آخر إحصائية لها.

كما وثقت (700) قضية للأطفال الفلسطينيين في محاكم الاحتلال؛ مؤكدة أن جميع الأطفال لا تقدم لهم محاكم عادلة وفق ما ينص عليه القانون الدولي والإنساني. وبلغ عدد الشهداء الأطفال (27) طفلاً منذ بداية عام 2019، بينهم (23) طفلاً في قطاع غزة، خاصة من المشاركين في

مسيرات العودة وكسر الحصار شرق القطاع. ومنذ بداية مسيرة العودة قتلت قوات الاحتلال (46) طفلاً وأصابت (3691) آخرين، خلال مسيرات العودة في قطاع غزة.

سياسة بينيت ستضر بجهود استعادة الأسرى والتهدة بغزة

انتقد كبار المسؤولين في المنظومة الأمنية للاحتلال والمعنيين بالتعامل مع قضية الأسرى والمفقودين الإسرائيليين، سياسة وزير الجيش الجديد نفتالي بينيت والذي أمر مؤخراً بمنع تسليم جثامين الشهداء الفلسطينيين بغض النظر عن انتمائهم لعوائلهم. وبحسب صحيفة هآرتس العبرية، فإن أولئك المسؤولين انتقدوا تلك الخطوة واعتبروا أنها خطوة لن تشجع على استعادة المدنيين والجنود الإسرائيليين من غزة. ورأت ذات المصادر، أن هذا القرار سيضر بالجهود التي تبذل لاستعادتهم، وكذلك بالجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية أمنية "التهدة". وأشارت إلى أن قرار بينيت يتعارض مع قرار "الكابنيت" الذي اتخذ في كانون الثاني 2017، والذي نص على منع تسليم جثث عناصر حماس فقط. ووفقاً للصحيفة، فإن إسرائيل لم تعيد جثث لنشطاء في حماس منذ عدوان 2014، سوى 3 جثث لفلسطينيين أحدهم لصياد وأخرى لطفل تجاوز الحدود، وثالثة لشاب حاول قطع السياج واعتقل ثم أعلن في وقت لاحق عن استشهاده. حيث أوضح الناطق باسم الجيش الإسرائيلي حينها أن تلك الجثث لا تعود لنشطاء في المنظمات الفلسطينية. وجرت معركة قانونية في المحكمة العليا الإسرائيلية بعد مطالبة مؤسسات حقوقية فلسطينية وإسرائيلية بتسليم جثث عدد من الشهداء، بينما قدمت عائلات الجنود الأسرى في غزة التماسات تعارض ذلك، قبل أن تتخذ العليا قراراً يؤيد احتجاز جثامين نشطاء حماس التي يمكن أن تساعد على إعادة المدنيين والجنود من غزة.

رئيس "الشاباك" الأسبق: دفعنا بـ "حماس" كبديل لمنظمة التحرير..

كشف الرئيس الأسبق لجهاز الأمن العام "الشاباك"، يعقوب بييري في مقابلة حصرية على شبكة i24news الإسرائيلية، ضمن برنامج "حديث آخر"، أكد يعقوب بييري أن "الشاباك" دفع نحو تطور ونمو حركة حماس بسبب اعتقاده بأنها ستكون الحل البديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، مؤكداً عدم توقعه آنذاك بأن حماس ستصبح خطراً على إسرائيل.

وأكد بييري أن جهاز "الشاباك" فشل فشلاً ذريعاً في تعقب المهندس يحيى عياش الذي لوحق لأكثر من 6 سنوات دون قدرة أجهزة الأمن على تحييده وتصفيته.

وأردف بييري قائلاً إنه طلب شخصياً من ياسر عرفات اعتقال عياش لكن وعوده كانت وهمماً ولم يدفع عرفات أجهزة الامن الفلسطينية للقبض عليه في قطاع غزة.

وقال، أن الجهاز كان متورطاً في الوحل اللبناني قائلاً: إن القيادة السياسية عولت على إمكانية حصول "الشاباك" على معلومات استخباراتية أكثر من أي جهة أمنية أخرى.

وأضاف بييري، الذي تولى رئاسة جهاز "الشاباك" خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى، بأن الجهاز واجه صعوبات كبيرة في التعامل مع أطفال صغار يلقون الحجارة في وجه آليات عسكرية، مما سبب حرجاً كبيراً لإسرائيل أمام المجتمع الدولي.

وتحدث بييري عن وجود خلافات بين المستوى السياسي والأمني فيما يتعلق بالتعاطي مع الساحة الفلسطينية، مؤكداً أن "الشاباك" لا زال يوصي بالحل السياسي، ويحذر من تبعات قوة السلاح في التعامل مع الفلسطينيين داعياً إلى التمسك بالمفاوضات التي لم تعد قائمة منذ مقتل رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، إسحاق رابين.

وبخصوص قتل رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، إسحاق رابين، أكد بييري أن "الشاباك" فشل في الحصول على معلومات تفيد بنية قتل رابين، مضيفاً أن حرس رابين وهم من "الشاباك" فشلوا في حمايته. وأكد بييري أن الملف الفلسطيني بحسب "الشاباك" لا زال يعتبر الأولوية الأولى على عكس ما يدور في الأروقة السياسية والحزبية في إسرائيل.

وحول الوضع في قطاع غزة قال بيرري إن حماس استطاعت ابتزاز إسرائيل والحصول على الأموال القطرية من خلال موافقة إسرائيلية، مؤكداً أنه يدفع قدماً باتجاه إقامة ميناء ومطار لحل المشكلة الاقتصادية في القطاع.

وختم بيرري تصريحاته، بقوله إنه يرفض و"الشاباك" فكرة ضم أجزاء من الضفة الغربية داعياً إلى عدم التنازل عن فكرة المفاوضات التي ماتت بموت اتفاقية أوسلو

مطلع العام 2020: إسرائيل ستشروع بتصدير الغاز لمصر

أعلن وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شطاينتس، عن قراره الذي يجيز للشركات الإسرائيلية تصدير الغاز الطبيعي إلى مصر، وسط توقعات بانطلاق عملية التصدير بحلول كانون الثاني المقبل؛ وستصدر الشركات الإسرائيلية 85 مليار متر مكعب من الغاز إلى مصر على مدى 15 عاماً، بصفقة تبلغ 15 مليار دولار.

ووفقاً للموقع الإلكتروني لصحيفة "جيروزايم بوست"، فإن شطاينتس منح المصادقة وأصدر قراره بعد الانتهاء من الإجراءات المهنية اللازمة، بما في ذلك الحصول على إذن من هيئة مكافحة الاحتكار، وتوصية من لجنة التركيز في الاقتصاد.

وقال شطاينتس "وقعت على موافقة على تصدير الغاز الطبيعي من إسرائيل إلى مصر، وبذلك تصبح إسرائيل لأول مرة في تاريخها، مصدراً للطاقة وشريكاً مهماً في سوق الطاقة الإقليمية".

ويرى أن تصدير الغاز إلى مصر من حقلي "لوثيان" و"تمار"، أهم تعاون اقتصادي بين إسرائيل ومصر منذ توقيع اتفاقية السلام، واصفاً ذلك بـ"معلم تاريخي لدولة إسرائيل". وولفت الوزير الإسرائيلي إلى أن ما يصفه بـ"ثورة الغاز الطبيعي" ستحول إسرائيل إلى قوة عظمى في مجال الطاقة في الشرق الأوسط والعالم.

وذكرت تقارير إسرائيلية خلال شهر تشرين الثاني الماضي، أنه تم التوصل إلى اتفاق ينقل السيطرة على خط أنابيب لنقل الغاز بين إسرائيل ومصر، من شركة غاز شرق المتوسط المصرية EMG، إلى شركة "ديليك" الإسرائيلية.

ووقعت شركة "ديليك" الإسرائيلية عقدا للشراكة مع شركتي "توبل إينرجي" الأميركية وشركة غاز شرق المتوسط، أواخر أيلول من العام 2018، عقدا لشراء 39% من أسهم شركة تسييل الغاز المصرية، في مشروع باسم "إي إم إي دي"، مقابل 518 مليون دولار، ما ينهي المأزق القضائي الذي نشأ في أعقاب انهيار شركة غاز شرق المتوسط في السنوات الأخيرة، وفقاً لموقع صحيفة "غلوبس" الاقتصادية الإسرائيلية.

وتملك شركة غاز الشرق 50% بينما تحوز كل من ديليك للحفر ونوبل 25 بالمئة. وتبلغ طاقة خط الأنابيب نحو سبعة مليارات متر مكعب سنويا مع إمكانية زيادتها إلى نحو تسعة مليارات متر مكعب سنويا عبر تركيب أنظمة إضافية.

ووقعت شركة "ديليك" الإسرائيلية مع شركتي "توبل إينرجي" الأميركية و"إيست غاز" المصرية، اتفاقا لشراء 39% من أسهم شركة تسييل الغاز EMG، مقابل 518 مليون دولار، ما ينهي المأزق القضائي الذي نشأ في أعقاب انهيار شركة EMG في السنوات الأخيرة.

وتملك شركة EMG أنبوبا بحريا لضخ الغاز الطبيعي بطول 90 كيلومترا، يربط بين عسقلان والمنظومة المصرية لضخ الغاز الطبيعي في منطقة العريش. وبموجب الاتفاق المبرم بين الجانب الإسرائيلي والشركة المصرية المالكة مقطع الأنبوب بين مدينتي العقبة الأردنية والعريش المصرية، تم التنازل عن الدعاوى القضائية بين الشركتين المصرية والإسرائيلية، بعدما قضت محكمة مصرية، أن على شركة الغاز المصرية دفع تعويض لشركة EMG، قدره 1.03 مليار دولار.

إحصائية رسمية عن عدد السائحين الذين زاروا فلسطين عام 2019

أوضحت إحصائية رسمية من وزارة السياحة والآثار الفلسطينية أن أكثر من 3 مليون ونصف المليون سائح زار فلسطين خلال عام 2019؛ ووفقاً للإحصائية التي أعلنتها وزيرة السياحة والآثار رولا معايعة فإن العدد النهائي للسائح الذين زاروا فلسطين حتى اليوم وصل إلى 3,520,726 سائح خلال العام 2019.

وأشارت إلى أن هذا العدد جاء بارتفاع مقداره 15.4% عن العام 2018؛ ولفتت إلى أن الجنسيات البولندية والرومانية والأمريكية والإيطالية والهندية تصدرت كأكثر الجنسيات مبيتاً في الفنادق الفلسطينية، حيث سجلت الفنادق الفلسطينية 2,738,622 ليلة مبيت. وشددت على أهمية النشاط الدولي المتصاعد على مستوى المؤسسات الدولية السياحية، ابتداءً بتثبيت الوجود الفلسطيني في كافة المحافل والمعارض السياحية الدولية، وتطوير العلاقة والشراكة مع المؤسسات الدولية السياحية.

نتنياهو يسعى لقمة مع اليونان وقبرص

يجري رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، اتصالات مع نظيره اليوناني والرئيس القبرصي، لعقد قمة ترمي إلى التوصل لاتفاق لمد أنبوب غاز بين الدول الثلاث، وذلك إثر الإعلان عن مذكرة تفاهم بين تركيا وحكومة فايز السراج الليبية، والمعترف بها دولياً، في 27 تشرين الثاني 2019، بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط. وبحث نتنياهو مع نظيره اليوناني عقد هذه القمة، في نهاية شهر كانون الثاني المقبل، حسبما ذكر موقع "يديعوت أحرونوت".

وتدرس الحكومة اليونانية إمكانية مشاركة مصر في قمة كهذه؛ وتدعم مصر حكومة الجنرال خليفة حفتر، غير المعترف بها دولياً، لكنها تتلقى الدعم من الولايات المتحدة ودول خليجية

بينها الإمارات والسعودية. ويتوقع أن يزور وزير الخارجية اليوناني القاهرة للتباحث في مشاركة مصر في القمة.

وتقول إسرائيل إن بوارج حربية تابعة لسلاح البحرية التركي طردت، مؤخراً، سفينة إسرائيلية كانت تبحر في منطقة تنقيب عن الغاز قرب قبرص.

وقالت وزارة خارجية العدو، في بيان إن "إسرائيل تتابع بقلق الخطوات الأخيرة التي اتخذتها تركيا في البحر المتوسط. وتجاهل قوانين البحر الدولية المتعارف عليها يمكن أن تشكل خطراً على السلم والاستقرار في المنطقة".

من جانبه، شدد الرئيس التركي، على أن أنقرة "لن تتراجع حتماً عن مذكرة التفاهم مع ليبيا، وعن استعدادها لتعزيز البعد العسكري للمساعدات إليها، من البر والبحر والجو، إذا تطلب الأمر"؛ وأضاف إردوغان، في كلمة خلال مشاركته في مراسم إنزال "بيري رئيس"، الغواصة الحديثة محلية الصنع، إلى الماء بولاية قوجه ايلي، أن "اليونان والدول الداعمة لها كانت منذ فترة طويلة تسعى إلى جعل تركيا غير قادرة على أن تخطو خطوة في البحر".

بينيت: سورية باتت "فيتنام إيران"

قال وزير الأمن الإسرائيلي، نفتالي بينيت، إن سورية باتت "فيتنام بالنسبة لإيران"، مضيفاً كلما حاولت إيران التموضع على الأراضي السورية، فإنها ستغرق في الرمال السورية، مشدداً على أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تعمل على زيادة الضغط على إيران.

وقال خلال جولة في الجولان السوري المحتل برفقة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي، لمتابعة مناورات عسكرية للجيش تحاكي قتالاً على الجبهة الشمالية بطرف معقدة مزدحمة ومركبة، باشتراك قوات المدفعية والمشاة والهندسة القتالية والقوات الجوية.

وقال بينيت: "بقدر ما تحاول إيران التموضع داخل الأراضي السورية، فإنها ستغرق في الرمال السورية"، معتبراً أن "سورية أصبحت فيتنام إيران"، وأضاف "آية الله والقادة

المتواجدون في إيران يرسلون لنا أذرع أخطبوطهم لنشر إرهابهم على المواطنين الإسرائيليين".

وأضاف بينيت "لا يوجد لدى إيران ما تبحث عنه على الأراضي السورية، لذلك سنستمر في الحفاظ على حدود دولتنا وحمايتها".

وتأتي أقوال وزير الأمن الإسرائيلي بعد أن كشفت شركة ImageSat International الإسرائيلية، صوراً من أقمار صناعية، قالت إنها تظهر حفر الأنفاق في قاعدة "الإمام علي" العسكرية في البوكمال على الحدود السورية - العراقية. وأشارت شركة (isi) إلى أن عرض النفق يقدر بـ 4 أو 5 أمتار، ما يكفي لمرور شاحنات وعربات كبيرة. ورجحت أن الأنفاق مخصصة لتخزين أسلحة أو مواد حساسة. من جهتها، أشارت قناة "فوكس نيوز" الأمريكية إلى أن مصادر استخباراتية أكدت لها صحة الصور التي نشرتها الشركة الإسرائيلية المختصة بالاستطلاعات وتحليل البيانات من الأقمار الصناعية.

وبحسب المعلومات التي أوردتها "فوكس نيوز"، فإن طول النفق يقدر بنحو 400 قدم (120 متراً) وعرضه بـ 15 قدماً (4.5 متر) وعمقه بـ 13 قدماً (نحو 4 أمتار). وتقول المصادر الاستخباراتية لـ "فوكس" إن النفق سيكون مخصصاً لتخزين صواريخ وأسلحة، وأنه في المراحل النهائية من بنائه وسيبدأ استخدامه قريباً. يشار إلى أن القاعدة المذكورة كانت قد تعرضت لغارات جوية إسرائيلية. وتناقلت وسائل الإعلام تقارير حول أنها مستخدمة من قبل فيلق "القدس" التابع للحرس الثوري الإيراني، وأن هذا المشروع ينفذ بموافقة القيادة الإيرانية العليا.

وأضافت الصحيفة أن الجيش الإسرائيلي يعتبر أنه يوجد "تهديد خطير" من جانب حزب الله وأن الجيش يستعد لاحتمال نشوب حرب. وتدربت القوات من فرقة الجليل العسكرية، المسؤولة عن الجبهة اللبنانية في الجيش الإسرائيلي، على سيناريوهات دفاعية لصد توغل

قوات برية تشنها سرايا "الرضوان" التابعة لحزب الله، بعد أن عادت هذه السرايا من القتال في سورية إلى جانب النظام هناك.

الكونغرس يوافق على تحويل 150 مليون دولار للفلسطينيين

وافق الكونغرس الأمريكي على تحويل 150 مليون دولار لدعم السلطة الفلسطينية وتجديد المساعدات للعديد من المشاريع المدنية في الضفة الغربية والقدس الشرقية التي جمدها إدارة ترامب العام الماضي؛ ووفقاً لصحيفة هارتس فان المساعدات ليست مشروطة بدعم أو التعاون مع خطة ترامب للسلام المعروفة بصفقة القرن التي رفضتها السلطة الفلسطينية كذلك هناك بندين في الميزانية لمساعدة الفلسطينيين: 75 مليون دولار لدعم الأجهزة الأمنية والباقي لدعم المشاريع المدنية.

دراسة إسرائيلية تحرض على إقامة دولة فلسطينية في الأردن

زعم كاتب إسرائيلي أن "الحل المستقبلي للقضية الفلسطينية يكمن في إقامة دولة فلسطينية في الأردن، في ظل التطلعات الفلسطينية في الضفة الغربية نحو الحدود الشرقية مع المملكة الهاشمية، ووجود صلات عائلية تسكن هناك منذ عشرات السنين، وسوف تحظى هذه الدولة بالواعدة بدعم إقليمي ودولي كبير وسخي، وسيتم إقامة مدن جديدة". وأضاف مردخاي نيسان بدراسته المطولة على موقع "ميداء" الإخباري، ترجمتها "عربي 21" أنه "حين تقام الدولة الفلسطينية في الأردن يستطيع الفلسطينيون حل قضيتهم، ووضع حد لمعاناتهم، ويتوقفون عن استخدام العمليات المسلحة ضد إسرائيل، لأنه منذ 1988 بات بإمكان فلسطينيي الضفة الغربية الحصول على جوازات سفر أردنية مؤقتة، مما ساعد بتعاظم الجالية الفلسطينية بالضفة الشرقية، وأصبح لها وجود فعلي ونفوذ متزايد". وأشار نيسان، أستاذ دراسات الشرق الأوسط في الجامعة العبرية بالقدس، ومؤلف عدة كتب ودراسات حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أن "التوجه الإسرائيلي قد يتعارض مع

مصلحة الأردن بتخفيض عدد الفلسطينيين الإجمالي داخل المملكة، لأنه يؤوي داخل حدوده مئات آلاف اللاجئين السوريين منذ اندلاع الحرب الأهلية هناك في 2012".

واستدرك بالقول أن "الأردن في الوقت ذاته يرفض استقبال لاجئين فلسطينيين من ذات البلد سوريا، لأن المملكة تخشى من زيادة أعداد الفلسطينيين فيها، وتعتبر ان التواجد الفلسطيني فيها طوال عقود ماضية لم يتراجع، بل أخذ في الازدياد".

وزعم أن "المملكة الأردنية تخشى من سيطرة فلسطينية عليها في أي وقت، لاسيما في ظل فشل القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية من إقامة دولة فلسطينية مستقلة، رغم مرور سنوات طويلة على بدء العملية السياسية، وخوضها لصراعات طويلة مع إسرائيل، ووجود دعم دولي لها، مع وجود عدد من العقبات التي تضعها إسرائيل أمام تحقيق النجاحات الفلسطينية".

وكرر الزعم بأن "حل الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي لم يعد عمليا، ولا واقعا، والحل البديل هو إقامة دولة فلسطينية عربية شرق نهر الأردن، مما سيحقق السلام بين إسرائيل وفلسطين، وفي مثل هذه الحالة ستكون الحدود الفاصلة بينهما حدود سلام وهدوء، ويتم استخدامها لنقل البضائع والمنتجات من كلا الاتجاهين، هنا تكون دولة إسرائيل اليهودية، وهناك الدولة العربية الفلسطينية، بجانب بعضهما البعض".

وفي رأيه فإن "هذا الوضع سوف يساهم بدوره في تحقيق الاستقرار الجيو-استراتيجي في المنطقة، وبذلك يمكن للمجتمع الدولي ان يطمئن إلى تحقيق الفلسطينيين لتطلعاتهم السياسية بالاستقلال القومي".

وختم بالقول إن "هناك سيناريو آخر يتمثل في أن يستوعب الأردن المزيد من الفلسطينيين، ولكن بدلا من أن يحولوا المملكة إلى جمهورية فلسطينية، يتحولون هم إلى مواطنين كاملي الحقوق في المملكة الهامشية، وبذلك توقف المملكة أي تطلعات فلسطينية للإطاحة بها، أو إسقاطها من خلال منحها مواطنة كاملة لرعاياها الفلسطينيين".

تسميم المطران عطا الله حنا

قال رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس في القدس، المطران عطا الله حنا: إن "الأعراض التي رافقته هي التقيؤ الشديد، والدوخة، وعدم القدرة على النهوض والمسير". وأن "المادة جعلته في بعض الأحيان غير قادر على التفكير بأمور ضرورية"، وحمل المطران حنا، سلطات الاحتلال المسؤولية عن حادثة تسمم، تعرض لها بعد أن قامت مؤسسة إسرائيلية برش مواد كيميائية سامة خطيرة، بالقرب من البطريركية، في المدينة المقدسة.

وأضاف: "غادرت المكان إلى المستشفى الفرنسي في القدس، وهناك كان وضعي الصحي سيئاً، لكن بعد تدخل عدد من الأطباء، وجميعهم قالوا إن ما أصابني حالة تسمم".

وتابع: "في 17 كانون الأول الجاري، وصلت إلى القدس في ساعة متأخرة ونمت، وعند الخامسة فجراً، استيقظت وجلست على السرير، لكنني لم أستطع السير، وتعرضت للحالة التي أصابنتي أيضاً راهبة، اتصلت بها لمتابعة حالتني وسكرتيرة".

المطران حنا، الذي تحدث للصحفيين، وهو يتلقى العلاج في مستشفى الأردن، قال: "إن ما جرى قد يكون محاولة اغتيال، أو إبقاء مريضاً طوال الحياة، تداعيات المادة السامة خطيرة، خاصة على الجهاز العصبي".

وأضاف: "إن فريقاً في فلسطين يجمع أدلة للتأكد من طبيعة ومصدر المادة التي استنشقتها. لا أستطيع الجزم، أن إسرائيل تقف وراء هذه الحادثة، لكن المؤشرات تشير إلى أنها تقف وراءها، وأعتقد إن ثبت تورط إسرائيل في هذه الحادثة، فإن هدفها لم يكن يرقى إلى اغتيال، إنما محاولة لإيذائي" بحسب المطران.

ووجه حنا التحية الى الملك عبد الله الثاني، مؤكداً: "متمسكون بالوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس".

يهود ضد الصهيونية

صرح رئيس وفد "يهود ضد الصهيونية" خلال زيارته دار بلدية الخليل، أنهم يدعمون قيام دولة فلسطينية في كافة أرجاء فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، ولا بد من عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وإلغاء الحكم الصهيوني الإجرامي الذي يمس بالأديان الإسلامية والمسيحية واليهودية.

وأضاف: "إن تجمع يهود ضد الصهيونية يعمل بكل قوة لمكافحة الحكم الصهيوني والعودة للعيش بسلام تحت كنف الفلسطينيين كما كنا سابقاً قبل مئات السنين، وقبل قدوم الاحتلال الصهيوني إلى هذه الأرض المباركة".

جاء ذلك خلال لقاء رئيس بلدية الخليل أ. تيسير أبو سنينة بوفد يهود ضد الصهيونية (ناطوري كارتا)، والذين كانوا برفقة هيئة تجمع المدافعين عن حقوق الإنسان، حيث رحب أبو سنينة بالوفد الضيف، شاكراً مواقفهم المناصرة للحق والعدل والرافضة للاحتلال الصهيوني.

وقال أبو سنينة: "إننا كفلسطينيين مسلمين ومسيحيين ويهود ليس لدينا أي عدا مع أي ديانة أو مذهب، فإننا نحترم اليهودية ولكننا نرفض الصهيونية والاحتلال والظلم ونرفض مصادرة الممتلكات والأرض من أصحابها، لوهبها للمحتلين القادمين من كافة أنحاء العالم".

وأكد أن الخليل بكافة مكوناتها وعلى رأسها القيادة الفلسطينية ستقف سداً منيعاً أمام كل المؤامرات الأمريكية الإسرائيلية التي تُحاك ضد أرضنا ومقدساتنا وقضيتنا، موضحاً أن ما يجري في قلب البلدة القديمة والحرم الإبراهيمي والقرارات الأخيرة بالاستيلاء على سوق الخضار (الحسبة) ما هو إلا إمعان جديد بالانتهاك والاعتداء على حقوق أبناء شعبنا العادلة. من جانبه أبدى رئيس وفد يهود ضد الصهيونية استعداده للتعاون مع بلدية الخليل وفعاليات المدينة من أجل المشاركة بالنشاطات والفعاليات الرافضة لإجراءات الاحتلال الصهيوني، وقال: "سنبقى عاملين بكل ما نملك من قوة لإجهاض مخططات الاحتلال ومن يدعمهم في الولايات المتحدة الأمريكية".

الإمارات تهنيئ إسرائيل بعيد "الأنوار" اليهودي

أعلنت وزارة خارجية العدو، أنها تلقت التهاني من سفارات الإمارات حول العالم، بمناسبة عيد "الأنوار" (الحنوكا) اليهودي، وذلك في سياق تطبيعي متسارع تنتهجه الإمارات بالإضافة إلى دول عربية وخليجية أخرى.

وجاءت التصريحات على لسان المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، يوفال روتيم، في تغريدة على صفة الوزارة الناطقة باللغة العربية، وجاء فيها: "بضمن التهاني الجميلة العديدة التي تلقيناها بمناسبة حلول عيد حانوكا، سررنا بتلقي التهاني من سفارات دولة الإمارات في العالم"؛ وأضاف روتيم أنه "نحن نشتم هذه الرسائل الدافئة ونأمل أن تشهد العلاقات بين إسرائيل والإمارات المزيد من النمو في عام 2020".

يأتي ذلك بعد أيام على تبادل رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير الخارجية الإماراتي، عبد الله بن زايد، التغريدات على شبكات التواصل الاجتماعي التي تروج لتطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول عربية وإسلامية.

وأعاد نتنياهو، تغريدة لوزير الخارجية الإماراتي، على حسابه على "تويتر"، حيث أعرب عن سعادته لما يتم من تنسيق بين إسرائيل وبعض الدول العربية. وكتب نتنياهو على حسابه عقب مشاركة تدوينة بن زايد "أرحب بالتقارب الذي يحدث بين إسرائيل والكثير من الدول العربية. لقد آن الأوان لتحقيق التطبيع والسلام".

وكان بن زايد قد كتب على حسابه قائلاً "إصلاح الإسلام.. تحالف عربي إسرائيلي يتشكل في الشرق الأوسط".

واعتبر نتنياهو أن التصريحات الإماراتية الأخيرة حول إسرائيل هي نتاج جهود بلاده نحو التطبيع، وقال: "نحن نسير قدما في خطوات جديدة تحدها الأمن والسلام مع جيراننا العرب".

يشار إلى أن نتنياهو كان قد أعلن مشاركة إسرائيل الرسمية في معرض إكسبو 2020 الذي سيقام في دبي بالإمارات، وأن إسرائيل تقيم علاقات وطيدة مع 6 دول عربية على الأقل، والتطبيع يتقدم خطوة بعد خطوة والذي يبشر بعلاقات سلمية.